

الاجتماعية والسياسة الداخلية ، هما الخلفية الحقيقية للصدام المفتعل الذي قام به حزب الكتائب ضد المقاومة الفلسطينية في الشهر الماضي . ولتأخذ كل واحد من هذين التناقضين الاساسيين على جدة :

علاقات لبنان الاقتصادية مع العالم العربي :

لعب الاقتصاد اللبناني منذ فترة طويلة بعد الاستقلال دور الوسيط بين « الداخل العربي » (الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية حيث ثروات النفط التي كانت تتطور وتزداد مع الايام) وبين الغرب عموما . . وقد شهد لبنان في السنوات العشر الماضية ازدهارا واسعا في النشاط المصرفي وفي دور الخدمات والتجارة والترانزيت ، وجاءته اموال عربية وودائع من الخليج العربي ، وازدهرت نسبيا الصناعة اللبنانية التي تصدر معظم انتاجها الى الاسواق العربية ، كما عمل عدد كبير من اللبنانيين في الاقطار العربية المنتجة للنفط بينما تدفقت الايدي العاملة العربية الرخيصة الى لبنان (العمال السوريون) بالاضافة الى العمال الفلسطينيين في المخيمات !

يؤكد احد الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين (١) بالارقام حقيقة اعتماد الاقتصاد اللبناني على العالم العربي :

١ - فهناك التحويلات المالية من المواطنين اللبنانيين العاملين والقاطنين في الاقطار العربية المنتجة للنفط . (يبلغ عددهم حوالي ١٤٠ الف شخص ويحولوا زهاء ٥٠٠ مليون ليرة سنويا . والمتوقع ان تزداد هذه الكمية اثر الزيادات الكبرى في العائدات النفطية) .

٢ - التحويلات المالية العربية مقابل الخدمات (تبلغ قيمتها ١٠٠٠ مليون ليرة من الاقطار العربية لتسديد اجور النقل والترانزيت والخدمات التسويقية وخدمات الطباعة والنشر والعلاج الطبي والخدمات المتصلة بالقطاع السياحي) .

٣ - التحويلات المالية العربية للاستثمار في لبنان والودائع العربية في المصارف . (تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار سنويا ، اما الودائع فتبلغ ٣٠٠٠ مليون ليرة لبنانية ٩٠٪ منها وودائع عربية !)

تظهر هذه الارقام مدى تفاعل لبنان الاقتصادي مع العالم العربي بحيث يمكن القول ان هذا التفاعل يمثل عاملا محددا كبيرا لمستوى النشاط الاقتصادي . ويمكن القول - كما يؤكد الخبير الاقتصادي اللبناني - ان رؤوس الاموال العربية والمهارات العربية كانت طوال السنوات الماضية المنصرمة تؤلف العوامل الرئيسية التي أدت الى الزخم المشاهد في قطاع البناء والقطاع المصرفي . وتشير التقديرات الى انه كان من شأن نسبة معدل النمو البالغة ٨٪ في الاقتصاد اللبناني خلال فترة السنوات الخمس ان تهبط الى النصف لولا وجود الاموال العربية في لبنان .

مقابل هذا « الانخراط الاقتصادي » شبه الكامل في العالم العربي ترفض الانعزالية اللبنانية « الانخراط السياسي » في صراعاته وقضاياها الوطنية .

قبل وجود المقاومة الفلسطينية استطاع النظام السياسي الطائفي الحفاظ على العزلة اللبنانية ، واستطاع ان يمتص التطورات العربية الخارجية وان يضع نفسه خارج اطار الصراع الضاري الذي شهدته المنطقة العربية في فترة صعود ومد حركة التحرر الوطني العربي . ورغم وقوع احداث عام ١٩٥٨ المعروفة بعد قيام الوحدة المصرية - السورية الا ان النظام السياسي سرعان ما امتص الازمة وعاد لتوازنه التقليدي الطائفي .